دراسات وبحوث

الهجرة والحدود الإنسانية؛ انتهاك حقوق البشر في الاتحاد الأوروبي باسم حقوق الإنسان[1]

■ د. مجتبى مقصودي[2]

■ ترجمة: حسين جهجاه[3]

ملخّص

يُمثّل اللجوء والهجرة وآثارهما وعواقبهما أحد حقائق العالم المعاصر ومشكلاته، وفي هذا الصدد، تُعدّ "الحدود الإنسانية" مفهوماً حديثاً في النظام الدولي، الذي يُشرف على بعض الجهود الرامية إلى تخفيف آلام المهاجرين ومعاناتهم على الحدود -سيما حدود الاتحاد الأوروبي-، والذي لم يتمكن عملياً من تأمين حقوق اللاجئين وفَقَدَ حقيقته في ظلّ المصالح الأمنية للاتحاد الأوروبي. لذا، يتمثّل السؤال الأصلي للمقال في أنّه "إلى أيّ مدى تمكّنت فكرة إنشاء الحدود الإنسانية من قِبل الاتحاد الأوروبي من تأمين الحقوق الأساسية والبديهة للمهاجرين واللاجئين؟"، لقد تمّ طرح فرضية البحث على النحو التالي: إنّ السياسات والإجراءات الإنسانية الحدودية في الاتحاد الأوروبي، تتأثر بالاعتبارات السياسية أكثر من مراعاة متطلبات حقوق الإنسان، وقد أصبحت عملياً جزءاً من وسائل تبرير جميع أنواع الانتهاكات والعنف على حدود الاتحاد. يوضّح هذا المقال، في إطار المنهج المعياري- التوصيفي، أنّ التأكيد على إجراءات ومكوّنات "الأمن الإنساني" بدلاً من "الأمن القومي" و "أمن الدولة" يمكن أن يكون إطاراً مناسباً لترسيم الحدود الإنسانية.

الكلمات المفتاحية:

الحدود الإنسانية، بناء الحدود، الاتحاد الأوروبي، الأمن الإنساني، الهجرة، اللجوء.

1 - "مهاجرت و مرزهای بشر دوستانه نقض حقوق بشر به نام حقوق بشر در اتحادیه اروپا"، "مطالعات بین المللی" مجلة فصلية، السنة 19، العدد 1 (73)، صيف 1401 هـ.ش.

2 - محكّم وأستاذ مساعد في قسم العلوم السياسية، الفرع المركزي في طهران، جامعة آزاد الإسلامية، طهران، إيران. الموقع: http://meitaba.maghsoudist.iau.ac.ir

3 - لبناني، أستاذ أصول الفقه والكلام في الحوزة العلمية في قم.

مقدمة

تمّ صياغة مفهوم "الحدود الإنسانية"[1] وتقديمه لأوّل مرّة من قِبل (ويليام والترز - William Walters)، وهو يشير إلى الجهود الإنسانية لإدارة أزمة اللاجئين والمهاجرين على الحدود الأوروبية[2]، لكن السؤال هو: هل "الإنسانية" المندرجة في هذا المفهوم المتعلق بالاتحاد الأوروبي أخلاقية ومحايدة وتهدف إلى تخفيف آلام ومعاناة المهاجرين واللاجئين أم لا؟

تُظهر التحقيقات والبحوث أنّ التدخلات الإنسانية -التي تتمّ داخل مفهوم "الحدود الإنسانية" وتهدف بحسب الظاهر إلى إنقاذ حياة البشر- تحاول في الوقت عينه التستر على العنف الذي يمارس على الحدود، وعملياً، فإنّ ما يشار إليه بـ"العمل الخيري"، ليس هو عملاً خيرياً لإنقاذ الناس، بل يخضع بالحقيقة لأنظمة السلطة ذات الأجندات السياسية. لذلك، لا يمكن في البيئة الاجتماعية المتكوّنة في ظلّ مفهوم "الحدود الإنسانية" تمييز اليد الحاكمة عن اليد الرحيمة، وعملياً، فإنّ كلّ سياسة يتمّ اعتمادها وكلّ إجراء مساعد يتمّ تنفيذه هو في الوقت عينه بمثابة أداة سيطرة لأصحاب المنفعة، بالإضافة إلى ذلك، وكما يقول (ديديير فاسين - Didier Fassin)[3]، فإنّ سياسة الشفقة هي جزء من سياسة عدم المساواة، والدول التي تخلق حدوداً إنسانية، هي في حين أنّها تعرب عن تعاطفها مع المهاجرين واللاجئين تعمد في المقابل إلى ترسيخ امتيازاتها الفوقية من خلال مخاطبتهم باعتبارهم "الآخرين".

يطرح هذا المقال فرضيةً مفادها أنّ السياسات والإجراءات الإنسانية والتي من المفترض أنّها تعمل -لا أقلّ في إطار مفهوم الحدود الإنسانية- على تخفيف معاناة المهاجرين واللاجئين فقط،

1 - Humanitarian Borders.

2 - William Walters: Foucault and Frontiers, p. 146.

3 - See: Didier Fassin: Humanitarian Reason. A Moral History of the Present.

قد تمّ تسيسُــها أيضاً وباتت تشكّل في الممارسة العملية جزءاً من وسائل تبرير جميع أنواع العنف على الحدود.

أولاً: الخلفية

عــلى الرغم من أنّه قُدّمت مفاهيم مثل "التدخلات الإنســانية" التــي اقترحها (أنتوني روجير – Antoine Rougier) لأوّل مرّة عام 1910م، وأمثلة كالتدخل الفرنسي في لبنان أثناء مذبحة الموارنة عام 1860م بعنوان كونها "تدخلات إنســانية"[1]؛ وبالرغم من أن طرح قضية المساعدات الإنسانية والقانون الدولي الإنســاني ومأسســتها عام 1984م جاء بالتزامن مع إنشاء "الصليب الأحمر" ومع الموافقة على "اتفاقية جنيف الأولى"، إلا أنّ مفهوم "الحدود الإنسانية" يُعدّ مفهوماً حديثاً ومبتكراً وهو من المفاهيم التي نشــأت وبرزت في ساحة النظام الدولي، ويعود ظهوره أولاً وقبل كلّ شيء إلى مقال لـ (ويليام والترز) بعنوان:"فوكو والحدود: ملاحظات حول ولادة الحدود الإنســانية"[2]، والذي تمّ نشرخ في عام 2010م. يقوم في هذا المقال بتحليل وتقديم مفهوم "الحدود الإنســانية" من خلال النظر في تاريخ الحدود الإنســانية وكيفية نشــوئها[3].

وبعد نــشره، تناولت عدّة مقالات أخــرى باللغة الإنجليزية هذا المفهــوم وانتقدته، ومن ذلك مقال[4] "اللجوء كذهنية سياسية: تجربة الحدود الإنسانية"[5]، والذي سعى فيه بالاعتماد على فكرة الحدود الإنســانية للتنظير إلى جغرافيتها الســيالة[6]. كذلك يمكن الإشارة إلى مقال السيدة مورنو ليكس من جامعة ماري كوين بلندن والتي تحمل عنوان "الحدود الإنسانية للاتحاد الأوروبي وأمن حقوق الإنســان"[7] والذي يتناول مواجهة الأمن الإنســاني في الحدود البحرية للاتحاد الأوروبي

1 - مسعود راعي: دخالت های بشردوستانه و حقوق بشر، ص60.

2 - Foucault and Frontiers: notes on the birth of the humanitarian border.

3 - See: William Walters: Foucault and Frontiers.

4 - Kirsi Pauliina Kallio, et. Al, Refugeeness as political subjectivity: Experiencing the humanitarian border.

5 - Refugeeness as political subjectivity: Experiencing the humanitarian border.

6 - Kirsi Pauliina Kallio, et. Al., Refugeeness as political subjecttivity: Experiencing the humanitarian border, pp. 1259-1276.

7 - The EU. humanitarian Border and the Securitization of Human Rights: “The Rescue-

لتتبع ونقد التحوّل الأساسي لدور حقوق الإنسان في البحر الأبيض المتوسط[1]. كما تنتقد السيدة بنديكسون في مقال لها بعنوان "العلاقة بين الرعاية /الأمن على الحدود الإنسانية: المساعدة على العودة في النرويج"[2] سياسات الترحيل والمساعدة على العودة كجزء من سياسات الحدود الإنسانية المستمرة من خلال دراسة حالة الحدود النرويجية[3]. وبعد مدّة قليلة من صدور هذه الأبحاث، انتقد عالم الأنثروبولوجيا الفرنسي (ديديير فاسين) في مقاله الذي يحمل عنوان "الإنسانية كسياسة حياة"[4] التصرفات والتدخلات الإنسانية غير المتكافئة والتمييزية لمنظمة أطباء بلا حدود (في العراق)، ودعا في مقاله إلى سياسة حياتية يمكنها استعادة التضامن بين البشر وإعطاء قيمة متساوية لأرواح الجميع[5].

وفي هذا السياق أيضاً، يذكر كتاب "الإنسانية المتنازع عليها: حيث تخشى الملائكة أن تخطو"[6] بقلم (مايكل بارنت - Michael Barnett) و (توماس ويس - Thomas G. Weiss)، المساعدات الإنسانية المعاصرة كـ "صناعة" ربحت ما يقارب 18 مليار دولار حتى عام 2008م، وذلك من الفترات الثلاث لـ "صناعة" المساعدات الإنسانية، والتي اصطلح على تسميتها: فترة الانتاج (1864م1945-م)، وفترة الهيكلة (1975م1989-م) وفترة ما بعد الحرب الباردة (1989م2008-م). وفي الجزء الأخير من الكتاب، يؤكد مؤلفوه -وهم يعددون الحالات التي لا تعدّ ولا تحصى من ارتباط المنظمات الإنسانية والمساعدات بمصالح القوى الإمبريالية- على أنّ المنظمات الإنسانية قد تمّ دمجها مع المؤسسات الأمنية والمنظمات العسكرية أكثر من أيّ وقت مضى، ويبدو أنّ حقوق الإنسان والإنسانية هي النسخة الجديدة من الهيمنة الغربية[7].

Through- Interdiction/ Rescue- Without-Protection" Paradigm.

1 - See: Violeta Moreno-Lax: The EU Humanitarian Border and the Securitization of Human Rights: The 'Rescue-Through-Interdiction/Rescue-Without-Protection' Paradigm.

2 - The Care/Security Nexus of the humanitarian Border: Assisted Return in Norway.

3 - See: Synnove Bendixsen: The Care/Security Nexus of the Humanitarian Border: Assisted Return in Norway.

4 - Humanitarianism as a Politics of Life.

5 - See: Didier Fassin: Humanitarianism as a Politics of Life.

6 - Humanitarianism Contested: Where Angels Fear to Tread.

7 - Michael Barnett; & Thomas G. Weiss: Humanitarianism Contested: Where Angels Fear to Tread (Global Institutions)

في نفس السياق تناولت (ميريام تيكتين - Miriam Ticktin) و (باولو نوفاك - Paolo Novak) بشـكل نقدي أزمة الحدود للاجئين الليبيين في جزيرة لامبيدوسا الإيطالية والتناقضات الإنسانية والأمنية على الحدود[1].

في مقابل ذلك، فإنّه تمّ -في الأعمال الفارسية- إهمال مسألة الحدود الإنسانية، وعُمل على مناقشة التدخّل الإنساني في الغالب؛ وحتى في مقال "معايير وحدود التدخّل الإنساني في إجراءات مجلس الأمن" فقد نوقشت أسس التدخّل الإنساني وحدوده، خاصة من قبل مجلس الأمن الدولي[2].

ثانيًا: الإطار المفهومي: مفهوم اللاجئين؛ من الإيثار إلى حقّ إنساني أساسي

وفي عـالم اليوم الذي تتزايد فيه الصراعات، لم يعد "اللجوء" حالة اسـتثنائية؛ لأنّه وفقاً لتقرير "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"(UNHCR)[3]، ارتفع عدد اللاجئين والنازحين في عـام 2022م إلى 100 مليون شـخص في مقابل 90 مليونًا للعام 2021م، منهم نسـبة كبيرة من النسـاء والأطفال، بينما أعرب (فيليبو غراندي - Filippo Grandi)[4] عن أسفه لهذه الحالة وهذه الإحصائيـة؛ لأنه يرى -حسـب تعبيره- أن هذا "رقم قياسي لم يكن من المفترض أن يتمّ تسـجيله أبداً، وينبغي أن يكون هذا بمثابة دعوة للاستيقاظ لإيجاد حلّ ما ومنع الصراعات المدمرة، وإنهاء الاضطهاد، ومعالجة الأسباب والسياقات التي تجبر الأبرياء على مغادرة منازلهم."[5].

يرجع جذر مفهوم "اللجوء" إلى كلمة Asyl ومشـتق من الكلمـة اليونانية Asylon والتي تعني "المـأوى والأمن"، ولهذا المفهوم تاريخ طويل، فقد كان موجوداً منذ الحضارات القديمة لليونان وروما وإيران، واستمر مع العصور الوسطى وعصر النهضة، ولكن تحديداً مع إنشاء "عصبة الأمم" ثم تشـكيل "الأمم المتحدة"، تمّ وضعه بشـكل جدّي في مركز المباحثـات والاهتمامات الدولية وترسـيم الإطار القانـوني له، بحيث إنّه في عام 1921م، وبعد تشـكيل عصبـة الأمم، تمّ انتخاب

1 - See: Miriam Ticktin and Paolo Novak: Thinking Beyond Humanitarian Borders. & Paolo Novak: Re-producing the Humanitarian Border. Geopolitics.

2 - زينب رشيدي نجاد: "موازين و مرزهای مداخله بشر دوستانه در رويه شورای امنيت".

3 - UNHCR: A record 100 million people forcibly displaced worldwide. UN News.

4 - المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

5 - UNHCR: A record 100 million people forcibly displaced worldwide. UN News.

الدبلوماسي النرويجي (فريتيوف نانسن - Fridtjof Nansen) كأوّل مفوّض سامي لشؤون اللاجئين والنازحين فيها، واستطاع وضع برنامج محدد لحمايتهم، وعلى أساسه، ولأوّل مرة، أصبح عبء التعامل مع وضع اللاجئين ومسألة اللجوء أمراً ضرورياً من خلال التنسيق الدولي وتّم إخراجه من نطاق قرار الدول الفردية[1].

لاحقاً، ومع تشكيل "الأمم المتحدة" وبروز "القانون الدولي" بشكله الأخير، وجدت قضية اللجوء موقعًا جديداً فتمّت الموافقة على عدّة وثائق واتفاقيات لتعريف وتحديد الحالات الإنسانية وتوسيع نطاقها، ما أدّى إلى انتقال قضية اللجوء من مساحة الإحسان إلى مساحة "الحقّ الأساسي" للاجئين. على هذا الأساس، إذا كان قبول اللاجئين في الماضي لا يعتمد إلا على التعاليم الأخلاقية وتقاليد الضيافة والتعاليم الدينية، فقد بات مع الوثائق الدولية المعتمدة حديثاً، حقّاً إنسانياً صالحاً لجميع البشر ولم يعدّ باستطاعة أيّ سلطة إلغاؤه أو سحبه، وقد تمّ أخذ ذلك بعين الاعتبار بافتراض ألا تتعارض قوانين الدول مع هذا الحقّ الأساسي. ومن جملة الحقوق التي يحصل عليها اللاجئون بموجب هذه الاتفاقيات هي: الحقّ في عدم ترحيل طالبي اللجوء إلا في ظروف خاصة؛ والحقّ في عدم التعرّض للعقاب بسبب الدخول غير القانوني إلى البلدان التي وقّعت على الاتفاقيات؛ والحق في العمل والتوظيف والمأوى والتعليم واستخدام المرافق والخدمات العامة، وحرية الدين، والحق في المحاكمة، وحق حرية الحركة في نطاق البلد المضيف، والحقّ في الحصول على وثائق الهوية ومستندات السفر وغيرها[2].

وما يتضح من مواد هذه الاتفاقيات هو أنّ الكرامة الإنسانية والحقوق الأساسية للاجئين والنازحين يجب أن تُحترم من قبل الدولة المضيفة، إلا أنّ تدقيق النظر في أوضاع اللاجئين، وخاصة على حدود الدول الأوروبية في العقدين الأخيرين من الزمن يُظهر أنّ قصة كلّ لاجئ هي واحدة من قصص أليمة وملطخة بالدم، وهي مرتبطة بأسماء سوريا وأفغانستان والسودان والصومال من جهة، وبأسماء الدول الغربية من جهة أخرى. ويبدو أنّه خلافاً لكلّ مزاعم الدول الغربية بحماية

1 - فاطمة كيهانلو: پناهندگی نظريه ها و رويه ها، ص27.

2 - See: 1951 Refugee Convention and 1967 Protocol. At:
https://www.unhcr.org/ar/about-unhcr/who-we-are/1951-refugee-convention
https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/protocol-relating-status-refugees

حقوق الإنسان واحترامها، فإنّه ينبغي لهذه الحكومات أن تدرس حقوق الإنسان، ويتبعه حقوق أخرى كحقّ اللجوء، لا فقط في الحقوق الطبيعية، بل في العقود الإنسانية والحقوق المستمدة منها.

وينبغي القول إنّ حقوق الإنسان هي حقوق موضوعية وليست أبدية أو أزلية، ومن ثمّ، يمكن سلبها من الأفراد مع تغير الظروف أو منحها لهم مرّة أخرى؛ "وتمثّل مواجهة الدول الغربية مع المهاجرين واللاجئين مصداقاً واضحاً لهذه النظرة. إذ أمر رئيس المجر مثلاً في يوليو/تموز 2015م ببناء سياج بارتفاع 4 أمتار وطول 175 كيلومتراً على طول حدودها مع صربيا لمنع اللاجئين من سوريا والعراق وأفغانستان من عبور الحدود الوطنية للمجر. وبالتزامن مع ذلك، أقرّ البرلمان المجري قانوناً مثيراً للجدل يسمح لشرطة البلاد باحتجاز جميع اللاجئين في مخيمات وإعادتهم إلى صربيا"[1]. وعلى مدى العقد الماضي، خلق هذا الوضع أدبيات جديدة في مجال اللجوء، وهو ما يشار إليه باسم "الحدود الإنسانية".

ثالثًا: تاريخ "الحدود الإنسانية"

"الحدود الإنسانية" كتحوّل جديد في تاريخ الحدود؛ هو نتاج تشابك الاعتبارات الأمنية والإنسانية، وقد تشكّلت إثر ظهور "أزمة اللاجئين" التي بالإضافة إلى مساعدة المهاجرين واللاجئين وتقديم الخدمات الإنسانية لهم، تتيح للمؤسسات الأمنية والحدودية للاستجابة المناسبة[2]، ويعرّف (ويليام والترز) الحدود الإنسانية على أنّها مجموعة من الأساليب التي تلجأ فيها الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية إلى اتخاذ إجراءات على لإنقاذ حياة البشر. ويصرح بأنّها لا تتحدد بمنطقة جغرافية محددة[3]، كما يشير هذا المفهوم طوبولوجيًّا إلى "فضاء التواصل"[4] التي يخوضها اللاجئون، حيث يتضمن "فضاء التواصل" هذه الأنظمة والتقنيات والتكتيكات والأساليب التي ظهرت وتطورت مع تدفق اللاجئين على طول حدود الدول / الأمم المضيفة

1 - Antonio De Lauri: Humanitarian borders: The merging of rescue with security and control, pp. 3-4.

2 - Huub Dijstelbloem & Lieke Van der Veer: The Multiple Movements of the Humanitarian Boedre: The Portable Provision of Care and Control at the Aegean Islands, p. 425.

3 - William Walters: Foucault and Frontiers, p. 146.

4 - Communication Space.

وعلى وضواحيها، ويعتبر (كاليو) وزملاؤه "الحدود الإنسانية" بمثابة "فضاء اجتماعي"[1] تتشكّل في ذاك الزمان والمكان الذي يتواجه فيهما حكومة البلد المضيف واللاجئين مع بعضهما بعضاً أو بمعنى آخر يقبلان بعضهما بعضاً[2]، وتترافق هذه العملية مع تحوّل حدود الدولة إلى أداة مراقبة في استراتيجيات مراقبة الهجرة[3]، وهذا جزء من عملية أوسع بكثير تسمى "إعادة ترسيم" الفضاء الإقليمي والسياسي[4].

ويمكن ملاحظة المثال الكلاسيكي لهذه الحدود الإنسانية في نظام الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وعلى ساحل البحر الأبيض المتوسط. وبتعبيرٍ أدق، يمكن العثور على المثال الأول لهذه الحدود فيما يسمى "الاستقبال الأول"[5] في إيطاليا. وعلى الرغم من أنّ هذه العملية لا تسمى في هذا البلد بـ "نظام الحدود"، إلا أنّها مثال على عمل "الحدود الإنسانية"، والتي تقع قانونياً تحت مسؤولية قسم الشرطة الإيطالية. ففي يونيو 2007م، وأثناء زيارة (برانسون ماكينلي - Brunson McKinley)[6] لمركز استقبال المهاجرين في جزيرة "لامبيدوزا"[7] الإيطالية في البحر الأبيض المتوسط، من أجل الاستجابة بشكلٍ أكثر ملاءمة للاحتياجات العاجلة للقوارب المتدفقة من المهاجرين اليائسين، والذين تمّ نقل معظمهم من ليبيا إلى هذه الجزيرة، تقرّر توفير الاستجابات الإنسانية المناسبة للمهاجرين غير الشرعيين واللاجئين إلى الجزيرة[8]. وقد تمّ في هذا البيان الإشارة بوضوح إلى أنّ عمل المنظمة الدولية للهجرة مع الهيئات الأخرى هو جزء من جهد أوسع لتحسين إدارة "استقبال" اللاجئين وليس احتجازهم، وهكذا كانت جزيرة "لامبيدوزا" أوّل مكان تبلورت فيه "الحدود الإنسانية".

---

1 - Social Space.

2 - Kirsi Pauliina Kallio; et. Al.: Refugeeness as political subjecttivity: Experiencing the the humanitarian border, p. 3.

3 - William Walters: Foucault and Frontiers, p. 138.

4 - See: Peter Andreas; Thomas J. Biersteker: The Rebordering of North America: Integration and Exclusion in a New Security Context.

5 - Prima Accoglienza.

6 - المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة.

9 - Lampedusa .

8 - William Walters: Foucault and Frontiers, p. 144.

"لامبيـدوزا" هي جزيرة إيطالية صغيرة تقع على بعد 200 كيلومتر جنوب صقلية و300 كيلومتر شمال ليبيا، وأصبحت الوجهة الرئيسية للقوارب التي تنقل المهاجرين من ليبيا إلى أوروبا منذ عام 2004م. خلال تلك السـنوات وقبل صدور هذا البيان للمنظمة الدولية للهجرة، تمّ اعتقال معظم المهاجريـن الذين دخلوا الجزيرة في ظلّ ظـروف صعبة وخطيرة من قبل شرطة الحدود الإيطالية ونقلهم إلى أماكن إقامة مؤقتة ومعسكرات حراسة في الجزيرة لمدّة شهر أو أكثر، وبعد ذلك نقلهم إلى معسـكر آخر في صقلية أو إعادتهم إلى ليبيا في ظروف أسـوأ. وفي مثال واحد فقط من هذه الحالات، وفي عمل غير إنسـاني من الترحيل الجماعي، تمّ في الأسبوع الأوّل من أكتوبر/تشرين الأول 2004م، إعادة أكثر من ألف مهاجر من "لامبيدوزا" إلى ليبيا باستخدام طائرة عسكرية[1].

لقـد صارت إجراءات الحكومـة الإيطالية موضع تدقيق واحتجاج مسـتمر من قبل مجموعة مـن المنظمات غير الحكومية ووسـائل الإعلام المسـتقلة والهيئات الدولية ومنظمة مراسـلون بلا حدود، وبعد البيان الصادر عن المنظمة الدوليـة للهجرة، أصبحت "لامبيدوزا" مركزاً لتقديم المسـاعدات الإنسـانية للعديد من المهاجرين المرهقين الذين يصلون إلى الجزيرة بعد رحلات محفوفـة بالمخاطر عـلى متن قوارب غير آمنة. وفي الواقع، يشـاهد في إطار هذه المسـاعدات الإنسـانية وضعاً يشهد اتساعاً أمنياً، واستخداماً لتقنيات المراقبة المتقدمة، وزيادةً في الدوريات البحرية والحراس المسلحين وكلاب الحراسة وأبراج المراقبة والأسلاك الشائكة، وما إلى ذلك. باعتبـار أن ذلك أمر ضروري ومشروع من وجهة نظرٍ سياسـية. وهكذا يطلق (والترز) على ملف لاميدوزا -الذي يجمعُ في اتحاد فوضوي واحد بين سلسـلة من الأحداث المتناقضة المتمثلة في "الرعاية مع الإذلال"- اسم ولادة إرادة "الحدود الإنسانية"[2]. ثمّ إنّ القراءة الأكثر اطلاعاً من الناحية السياسية ترى أنّ موقف الحدود الإنسـانية هو ردّ فعل على الدعاية السلبية التي تمّ إنشاؤها ضدّ نظام الحدود الذي يحكم الحدود الأوروبية، وفي هذا السـياق، يعرض (والترز) أربع نقاط بغية توضيح مفهوم الحدود الإنسانية:

- الأوّل: هو أنّ الحدود الإنسانية تقدّم لنا عملية كلية وعمومية لتغيير جميع الحدود. فالحدود الإنسانية ليست مفهوماً عاماً، بل هي مفهوم خاص ومحدد، ولا تتحقق إلا

1 - William Walters: Foucault and Frontiers, p. 145.

2 - Ibid, pp. 146-147.

في أماكن معينة وفي ظلّ ظروف معينة. وهي عبارة عن فضاءات معقدة يمكن تشبيهها بخطوط الصدع؛ حيث يواجه عالم الشمال والجنوب بعضهما بعضاً بطريقة ملموسة ولكن قاسية، وتكون الفجوات بين الثروة والفقر، والمواطنة وعدم المواطنة، وبين الداخل والخارج واضحة للعيان.

- والثاني: هو أنّه لا يمكن فهم الحدود الإنسانية إلا عند وضعها جنباً إلى جنب مع السياسات والاستراتيجيات الأخرى الجارية. حيث إنّ تحوّل بعض المناطق الحدودية إلى حدود إنسانية لا يكون إلا لأنّ عبور الحدود أصبح مسألة حياة أو موت بالنسبة لجزء معين من السكان المهاجرين في العالم[1]. ومن ثمّ، فإنّ "الحدود الإنسانية" تمثل استراتيجية خاصة لبعض الحكومات التي تواجه حدودها تدفق المهاجرين واللاجئين من الجنوب العالمي.
- والثالث: هو أنّ الحدود الإنسانية ليست ثابتة، بل هي متغيرة وسيالة وتتحدد جغرافيتها -إلى حدّ ما- من خلال المسارات العالمية المتغيرة للمهاجرين. كما تجدر الإشارة إلى أنّ حركات المهاجرين اليوم باتت تشكّل عنصراً اجتماعياً لا ينفصل في بناء الحدود العالمية[2].
- والرابع والأخير: هو أنّ "الإنسانية" المتضَّمنة في "الحدود الإنسانية" هو أمر يرتبط بالسلطة؛ فوفقاً لـ (والترز) إنّ الإنسانية المعاصرة مترافقة وشريكة في الاستراتيجيات الحكومية للأمن والسيطرة. وفي الواقع -كما يعتبر (هارت - Michael Hardt) و (نيجري - Antonio Negri)- أنّ الإنسانية المعاصر منغمس في إطار المجال السياسي للنظام العالمي الجديد؛ لذا، يمكن لنا تقييم مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية المحايدة ظاهرياً -كمنظمة العفو الدولية أو أطباء بلا حدود- في حالات الطوارئ التي يشهدها العالم في شكل تدخلات أخلاقية في هذا الإطار أيضاً[3].

رابعًا: الحدود الإنسانية وانتهاك حقوق الإنسان

1 - Maurizio Albahari: Death and the Modern State: Making Borders and Sovereignty at the Southern Edges of Europe.

2 - Sandro Mezzadra; Brett Neilson: Border as Method, or, the Multiplication of Labor, p. 8.

3 - مایکل هارت؛ آنتونیو نگری: امپراتوری (تبارشناسی جهانی شدن).

على مدى السنوات القليلة الماضية، نشرت وسائل الإعلام والجهات السياسية الفاعلة -خاصةً الحركات الشعبوية اليمينية الحديثة- من خلال دعايتها الواسعة، الشعور بالذعر والخوف الناجم عـن أزمة الحدود الحـادّة في الديمقراطيات الغربية، والتي نتجت عن الزيـادة المفاجئة في عدد المهاجريـن واللاجئين على حـدود هذه الدول منذ عام 2015م. ومن الناحيـة العملية، أدّت هذه القضية إلى تشديد السياسات الأمنية لهذه الدول، "ومع اتضاح عدم فعالية نظام اللجوء في أوروبا -سـيما في منع الهجرة واللجـوء- إلى جانب عدم فعالية سياسـات الطـرد والترحيل التي قضت بشـكلٍ متزايد على أمن المهاجرين، فقد ظهر مفهوم 'الحدود الإنسـانية' كعنوان مناطقي تتقاطع فيه إجراءات إغاثة اللاجئين وإنقاذهم مع قوانين وسياسات طرد اللاجئين بهدف تعديل رواية أزمة اللاجئين"[1]. "وفي هذا الإطار، تبرز الحدود الإنسانية عندما يصبح عبور المعابر الحدودية للدول المتقدّمة مسألة حياة أو موت لآلاف المهاجرين. في هذا الوقت، تتبلور الحدود الإنسانية كوسيلة لإدارة هذا الوضع الناشـئ والمقلق والتعويض عن العنف الاجتماعي المتجسـد في نظام مراقبة الحدود في البلدان المضيفة"[2]. وفي هذا الصدد، يُعدّ مفهوم الإنسانية مفهوماً تابعاً لسلطة الدول التي أنشـأتها وسياساتها، بحيث تكون السياسـة والمصالح الوطنية للدول هي التي تحدد حدود الإنسانية"[3].

وبحسب (فاسين) فإنّ "سياسة الشـفقة هي سياسة عدم المساواة"[4]. وبينما تُعرب الدول التي تنشئ حدوداً إنسانية عن تعاطفها مع المهاجرين واللاجئين وتنقذ حياتهم، تفرض عليهم حقوقاً غير متساوية، على سبيل المثال، بالرغم من أنّ إنشاء "الحدود الإنسانية" على حدود الدول الأوروبية، يسـتحضر من ناحية خاصة مفهوم "إضفاء الطابع الإنسـاني على أوروبـا"، إلا أنّه في الوقت عينه يجلب أيضاً ظروفاً جديدة من المعاناة الإنسانية؛ ويرجع ذلك إلى زيادة الحواجز الحدودية، وزيادة مراكز الاحتجاز والاعتقال على الحدود، وتكثيـف دوريات الحرس الحدودي، والأهم من ذلك

1 - Kirsi Pauliina Kallio; et. Al.: Refugeeness as political subjecttivity: Experiencing the the humanitarian border, p. 5.

2 - William Walters: Foucault and Frontiers, pp. 138-139.

3 - Antonio De Lauri: Humanitarian borders: The merging of rescue with security and control, p. 3.

4 - Didier Fassin: Humanitarianism as a Politics of Life, p. 150.

إضفاء طابع "الآخرون" على الحدود الأوروبية[1]، وإدخال سياسات الطرد والترحيل، وعدم قبول اللاجئين، واستخدام جميع ذلك كتدابير رقابية رحيمة تتماشى مع الاستجابة لما يسمى بالأزمة وانعدام الأمن الناجم عن تدفق المهاجرين واللاجئين إلى حدود هذه البلدان، وهو ما خلقته وتموله التيارات الشعبوية اليمينية هذه البلدان. ولذلك فـ"إنّ الارتباط -اليوم- بين عمليات البحث ودوريات الحرس والإنقاذ الإنسانية مع تصرفات الدول الأوروبية يعيد إنتاج ظاهرة خاصة في نطاق أوروبا تندرج تحت عنوان النزعة العسكرية الإنسانية، وهي في أحسن الأحوال عبارة عن: التداخل المتناقض في جانب الإمداد والإنقاذ للاجئين مع العسكرة العالمية"[2]؛ حيث أصبح "موضوع يجمع بين الأخلاق الإنسانية والعسكرة ويحاول خلق انقسام زائف بين "الأمن والإنسانية"[3].

معلوم أن الأزمات دائماً ما تكون مساحة عمل ملائمة للدولة والجهات الدولية الفاعلة لتوفير من خلالها المزيد من البنية التحتية والمعدات ذات الطابع الأمني؛ إذ كلما تعرضت مساحة ما للأزمات أكثر، كلما ظهرت الهياكل الأمنية الأكثر تعقيداً من جانب الدولة والجهات الدولية الفاعلة، وحتى يومنا هذا، لا تزال "الأزمات" هي شريان الحياة للنظام الإنساني؛ إذ لا يوجد عمل خيري بدون أزمة، ويبدو أنّ التطورات العالمية الأخيرة، مثل "الحرب على الإرهاب" أو "أزمة الهجرة"، قد تسببت في عملية تدويل من جهة، وخصخصة للأمن في العالم من جهة أخرى؛ إذ على الرغم من انتشار الأزمات، وبدلاً من تهميش الدولة بالتزامن مع عودة ظهور الأيديولوجيات الشعبوية، ارتبطت الدولة القومية كجزء لا يتجزأ من عولمة الأمن؛ وذلك لأنّ تنفيذ وتوفير الأمن كان دائماً أحد الواجبات الحصرية لحكومات الدول، وفي هذا السياق، "تُعتبر إدارة الأزمات تكتيكاً أنشأه الاتحاد الأوروبي من أجل إدارة ومراقبة السكان المتنقلين من المهاجرين من خلال إنشاء حدود إنسانية وإنشاء مساحات استثنائية لمراكز الاحتجاز"[4].

---

1 - التعامل مع المهاجرين على أنّهم "آخرون" من أجل تثبيت امتيازاتهم عليهم، وهو ما يجلب نوعاً جديداً من العنصرية.

2 - Antonio De Lauri: Humanitarian borders: The merging of rescue with security and control, p. 4

3 - Nina Perkowski: Death, Interventions, Humanitarianism and Human Rights in the Mediterranean Migration Crisis, p. 334.

4 - Daniela DeBono: Narrating The Humanitarian Border: Moral Deliberation of Territorial Border workers at The EU`S Mediterranean Border, p. 57.

كما يبدو أنّ "العمل الإنساني على الحدود الأوروبية هو وسيلة للتعويض عن العنف الذي تبلور في نظام مراقبة الحدود الأوروبي، كما أنّ توسّع السياسة الأمنية في أوروبا، الذي تُضعف آثاره متانة واستقرار المؤسسات الديمقراطية، يسهّل اتهام المهاجرين وتجريمهم وترحيلهم، ويقدّم عملاً إنسانياً جديداً على حدود البحر الأبيض المتوسط"[1]، فأصبح الوضع الراهن "نموذج للإنسانية يضفي الشرعية على 'الإنقاذ بلا حماية'؛ فهو يحمي المهاجرين من الأخطار المباشرة للسفر غير القانوني، ولكنّه لا يمنحهم فرصاً حقيقية لتحصيل حقوقهم الأساسية."[2]، إلا أنّ الفهم الصحيح والقانوني لحقوق الإنسان يشمل منح جميع الحقوق القانونية للفرد، بما في ذلك الحقّ في مغادرة البلاد، وحقّ اللجوء وعدم العودة مجدداً، والحصول على الحماية الكاملة دون أيّ ضرر جسدي، والحفاظ على مبدأ الكرامة والمساواة، وغير ذلك، مضافاً إلى لزوم توفير الظروف حتى لا يضطر المهاجرون للعودة إلى البؤس. وأيضاً يظهر أنّ "ما حدث عملياً على الحدود الإنسانية الأوروبية" هو الخلط بين أمن الحدود والأمن الإنساني، الأمر الذي أدى إلى زيادة شرعية تصرفات قوات الأمن، ونتيجة لذلك تقوم الإدارة الإنسانية بتوليّ الرقابة من خلال السيطرة والسيطرة من خلال الرقابة، وذلك بذريعة إنقاذ الأرواح والتخفيف من معاناة المهاجرين[3]، ومن ثَم "يعود التعاطف في نظام الحدود الإنسانية إلى الأسباب الأخلاقية لإدارة هذه الحدود وتلبية احتياجات الصحافة، والتخلّف عن الالتزامات الرسمية، بدلاً من الحقوق القانونية."[4].

ويُذكر أنّه بالإمكان فهم أنّ ما يسميه (والترز) "الحدود الإنسانية" هو عبارة عن زيادة في إضفاء طابعٍ أمني عنيف على الهجرة، يصاحبها ويدعمها الظهور المتزامن للمساعدات الإنسانية والأمن، وسياسات "المساعدة في العودة" دون الالتفات إلى الحقوق الأساسية للاجئين، وهو جزء أساسي لهذا النوع من الاتجاه الذي يغطي الحدود. ولهذا فإنّ المساعدة على العودة يُشكّل جزءاً من إضفاء الطابع الإنساني على الحدود عن طريق ربط الرعاية/الأمن.

1 - Violeta Moreno-Lax: He EU Humanitarian Border and the Securitization if Human Rights: The Rescue- Through- Interdiction/Rescue- Without-Protection Paradigm, p. 120.

2 - Violeta Moreno-Lax: Accessing Asylum in Europe, p. 2.

3 - Didier Fassin: Humanitarianism as a Politics of Life, p. 151.

4 - Violeta Moreno-Lax: Accessing Asylum in Europe, p. 4.

يوضح (فاسين)[1] كيف أنّ "العقل الإنساني"، أي المشاعر الأخلاقية العليا مثل احترام الحياة وتخفيف المعاناة والآلام من خلال الإغاثة والإنقاذ، تحوّل إلى جزء من السياسة والحكومة التي تفتقر إلى الاعتراف الليفيناسي[2] الآخر؛ حيث يتساءلني شيء بداخلي باستمرار فيما يتعلق بالآخرين ويرى أن البنية الأساسية للموضوع هي مسؤوليته تجاه الآخرين"[3]، وتُظهر الأبحاث أيضاً أنّ التدخلات الإنسانية التي تركّز ظاهرياً على حياة البشر تُستخدم في الوقت نفسه للتغطية على العنف على الحدود، لذا فإنّ "الإنسانية المطروحة ليست عملية كاملة لإنقاذ حياة البشر، بل هي في الواقع تتجه نحو هياكل السلطة. في هذه العملية، لا يمكن دائماً التعرّف على أيادي السلطة وأيادي الرحمة؛ لأنّ كل سياسة مساعدة ودعم هي في نفس الوقت أداة سيطرة للمستفيدين."[4]، ولذلك أيضاً فإنّ "السياسات والتدابير الإنسانية التي ينبغي أن تخفف المعاناة الإنسانية هي في نهاية المطاف سياسية وتبرر العنف عملياً"، وفي النتيجة، يتمّ تنفيذ الطريقة الحالية لتنفيذ نظام الحدود (في أوروبا) من خلال عملية متزامنة للأمن والإنسانية، حيث يُعدّ المهاجرون ضحايا للاتجار وتهديداً للأمن القومي لهذه البلدان، وهذا الأمر يُفضي إلى حرمانهم قانونياً من حقوقهم أثناء إنقاذ حياة البشر[5].

يُعدّ نظام الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط مثالاً كلاسيكياً للحدود الإنسانية، والتي على الرغم من إنشائها لتلبية الاحتياجات الإنسانية؛ ولكن في الأساس تمّ تصميمها أيضاً على أساس المصالح الأمنية. ورغم أنّه بدأ بحسب الظاهر في إنقاذ حياة اللاجئين والمهاجرين في أوروبا؛ لكن من الناحية العملية، جعل من تسجيل وتصفية المهاجرين

1 - See: Didier Fassin: Humanitarian Reason. A Moral History of the Present.

2 - اشتهرت فلسفة (ايمانويل ليفيناس - Emmanuel Levinas) بصياغة فريدة لعلاقة الإنسان بالآخر؛ حيث يقر بامتياز الموجود علي الوجود، كما يقر بقدسية العلاقة الاتيقية (الأخلاقية الوضعية) بين البشر، حيث أن الآخر هو تجلي المقدس الذي يفرض على الإنسان رفض النظرة الدونية للآخر من طرف الذات التي سادت معظم تاريخ الفلسفة الغربية أو كما تم التعبير عنها في التاريخ ككل حيث كان يسود الفكر اعتبار الآخر خطراً يهدد وجودي أو يحدد مساعي إرادتي. (المترجم)

3 - محسن جمشيدي: لويناس و نامتناهي: بديدارشناسي تجربه اخلاقي، ص. 97.

4 - Synnove Bendixsen: The Care/Security Nexus of the Humanitarian Border: Assisted Return in Norway, p. 110.

5 - Ibid, p. 111.

الذين دخلوا إيطاليا بشكلٍ غير نظامي جدولاً لأعماله، إنّ نظام الحدود الإنسانية، الذي أصبح النموذج المركزي لنظام الحدود الأوروبي، هو نظام ينقذ حياة البشر، ولكن من خلال فرض المحظورات، التي يتمّ الاعتراف بها كوسيلة أساسية للإنقاذ. علماً أنّ هذا الإنقاذ يغيّر -عن طريق المحظورات- طبيعة حقوق الإنسان وهو في الوقت عينه الذي يعمل فيه كأداة إنسانية يعمل كأداة أمنية أيضاً[1].

كما أنّنا إذا ألقينا نظرة على تقارير المنظمات الحقوقية سنرى أنّها تشير إلى أنّه -بالرغم من الثناء الأوّلي على الحدود الإنسانية- إلا أنّه يظهر فيها ظاهرة العنف الحدودي الممنهج، كما أنّ مساحات المخيمات غير إنسانية إلى أقصى حدّ، واللاجئون معرضون لخطر الموت على هذه الحدود؛ "إنّ الروايات الأخلاقية تنطوي على علاقات السلطة وتنتجها، وبهذا، تتحوّل سياسة الشفقة -التي يمكن اعتبارها مفيدة في الخطوة الأولى وعلى المستوى الفردي- عملياً إلى سياسة عدم المساواة وتضعف مجموعة واسعة من المطالب القائمة على حقوق الإنسان الأساسية، ولذلك يؤدي إلى ازدواجية الشفقة مقابل الحقوق."[2].

وعلى هذا الأساس، ينبغي القول بأنّ الأوروبيين يكررون -نفاقاً- نهج المراقبة والسيطرة، ويقدّمونه للعالم في قالب الإنسانية، بحيث تكون المفاهيم الإنسانية غطاءً لمصالحهم الأمنية وتجريد وضع المهاجرين من الإنسانية قدر الإمكان. إنّ السيطرة والإنسانية على الحدود الإنسانية وجهان لعملة واحدة، ومأسسة عدم المساواة وخلق مفهوم "الآخر" في مواجهة الأوروبيين مع المهاجرين هو جزء لا يتجزأ من هذا المفهوم، حيث لا يقتصر تعسّف الحكومات في الإدارة الإنسانية للحدود على معسكرات الاعتقال فحسب، بل ينْفَذ أيضاً كمنطقٍ حاكم في الحياة الاجتماعية اليومية ويحوّل الوصول إلى الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان إلى صراع يومي للمهاجرين.

وبالالتفات إلى ما مرّ، لابدّ من التوجُّه نحو تطوير "الإطار المفهومي" الأمثل لـ "الحدود الإنسانية" في عالم اليوم. منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وفي نفس الوقت

1 - Daniela DeBono: Narrating The Humanitarian Border: Moral Deliberation of Territorial Border workers at The EU`S Mediterranean Border, p. 57.

2 - Susanne Schmelter: Migration Struggles Along The Humanitarian Border: Syrian Displacement in Lebanon and Ways to Travel to Europe, p. 94.

الذي تزايدت فيه حركة المهاجرين نحو حدود أوروبا، نَفَذت وجهة نظر محددة للأمن في الخطاب السياسي للاتحاد الأوروبي مع التركيز على إغلاق الحدود، والذي بموجبه يعتبر القادة السياسيون الأوروبيون اليمينيون في كثيرٍ من الأحيان المهاجرين غير الشرعيين مجرمين لا ينبغي قبولهم في أراضي الاتحاد الأوروبي. ويتبعون في هذا السـياق سياسات الرفض والطرد وإغلاق الحدود[1]، ويتضـح من طيات هذا الخطاب أنّ الهجرة تُعتبر أزمة وتهديداً للأمن القومي، وفي المواجهة بين الأمن وحماية المهاجرين ورعايتهم، تميل كفة الميزان بشـدّة نحو الأمن، هذا، في حين أنّ حماية حياة المهاجرين شكّلت منذ فترة طويلة أحد أهداف القواعد والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وإلى جانب ارتباط الهجرة بمسألة الأمن الإنساني، ترتبط أيضاً بقضايا تتعلق بأمن الدولة والقومي.

"يتضمـن الأمن الإنسـاني الاهتمام بأمن الفرد تجـاه الحكومات والتحرّر مـن الخوف والفقر وغيرها من الأهداف الأساسية لحقوق الإنسان، يتمثّل موضوع هذا الأمن في حياة الإنسان وكرامته، كما يتمثّل الغرض منه في حماية الأسس الرئيسية للحياة الإنسانية مقابل جميع التهديدات الشاملة وتوفير فوائد طويلة الأجل للحياة الإنسانية"[2]، من هنا، "في ظلّ تقاطع الجهود الإنسانية والأمنية، يُشكّل وضع قضية الأمن الإنساني في قلب نظام حدود الاتحاد الأوروبي جوهر الخطاب السياسي الأفضل، والذي إذا تمّ تبنيه فسوف يؤدي إلى توفير حقوق المهاجرين. ولهذا إلى جانب الاهتمام بـ 'المهاجرين المركزيين' وإدانة التهديدات ضدّ الأمن الإنسـاني، ينبغي في هذا النهج اعتبار أمن كلّ فردٍ فردٍ نقطة مرجعية لتحليل أمن الحدود، كما ينبغي منع تسـييس الحدود"[3]، ولهذا السبب، يمكن للأمن الإنساني أن يوفر إطاراً شاملاً لتوضيح العمليات السياسية لأمن الحدود.

1 - وفي أعقاب هذه السياسة، أعلنت الحكومة الألمانية في 21 أغسطس 2022، أنّه خلال الأشهر الستة الأولى من العام، تمّت إعادة 6188 لاجئاً إلى بلادهم.

2 - حسن خسروي؛ تكتم خلوصي: امنيت انسانى در برتو نظريه عدالت جان رالز، ص74.

3 - Stefania Panebianco: Human secuity at the Mediterranean border: humanitarian discourse in the EU periphery, p. 431.

خاتمة

إنّ ما يتمّ تطبيقه في الحدود الإنسانية الأوروبية هو أسلوب جديد للتمييز بين البشر تحت غطاء شـكلي كـ"مفاهيم إنسانية"، لقد أدّت النزعة الإنسانية -إلى جانب السيطرة المتزايدة على الحدود والأمن والأمان- إلى المزيد من الانتهاكات الكثيرة لحقوق المهاجرين واللاجئين، كما أدّت الشفقة المضطربة الناتجة عن إنقاذ حياة البشر إلى خلق حالة مُمَأسَسَـة من عدم المساواة والعنصرية غير القابلة للسيطرة، والتي تتجلى بشكلٍ خاص في التعامل مع المهاجرين باعتبارهم "آخرين" وخلق ظروف غير إنسانية للغاية.

في هذه الحدود، تصبح السياسـات والإجراءات الإنسـانية التي ينبغي أن تعمل على تخفيف الألم والمعاناة الإنسـانية، جزءاً من التبرير المثالي للعنف الجسدي الموجود على الحدود، ويتمّ فيها النظر إلى أمن الحدود بشـكل متزايد على أنّه أداة لزيادة أمن المهاجرين، وذلك عبر تداخلها مع السياسـة. ولهذا، يمثّل تقديم نوعٍ من اللاحياة أو شـبه الحيـاة كطريقة عيش للمهاجرين جلّ ما جلبته الحدود الإنسـانية الأوروبية للمهاجرين واللاجئين. يتوقع معظم المهاجرين واللاجئين على الحدود الأوروبية أن يعيشـوا في سـلام وحياة أفضل، لكن في النهاية، فـإنّ جزءاً كبيراً منهم إمّـا يعودون إلى الحياة المؤلمـة التي أتوا منها أو يضطرون إلى عيشِ حياةٍ ميتة أو حياة زائفة لفترة غير محددة مـن الزمن. وفي مواجهة مثل هذا الوضع، يتمثّل الحـلّ الأكثر فعالية والمرغوب فيه -كما يبدو- في إعطاء الأولوية لقضية الأمن الإنساني وحقوق الإنسان ضدّ نظام الحدود السياسية اللاإنسانية التي تضفي طابعاً مؤسسياً على التمييز وعدم المساواة، من خلال خلق حدود سياسية وهويّتية وإيجاد التباعد بين "نحن" و"الآخرين". إنّ الأمن الإنساني هو الإعمال الحقيقي لحقوق الإنسـان الواقعية عن طريق تجنب أيّ نوع من التسـييس والنفعية، حيث الإيمان بالكرامة الذاتية للبشر، والتعامل معهم على قدم المساواة والمتساوية ومنحهم الحقوق الأساسية واحترامها بغض النظر عن اللون أو العرق أو الجنسية.

لائحة المصادر والمراجع

باللغة الفارسية

1. جمشيدى، محسن، لويناس و نامتناهى: بديدارشناسى تجربه اخلاقى [ليفيناس واللانهائي، ظواهر التجربة الأخلاقية]، فصليه هستى و شناخت 3(1)، 1395 هـ.ش.، ص.ص. 97-111.

2. خسروي، حسـن؛ خلوصى، تكتم، امنيت انسـانى در برتو نظريه عدالت جان رالز [الأمن الإنساني في ضوء نظرية العدالة عند جون راولز]، فصليه حقوق اساسى 14(28)، 1396 هـ.ش.، ص.ص. 60-93.

3. راعى، مسعود، دخالت هاى بشردوستانه و حقوق بشر [علاقة الإنسانوية وحقوق الإنسان]. معرفت، 12 (70)، 1382 ه.ش.، ص.ص. 59-68.

4. رشيدى نژاد، زينب، موازين و مرزهاى مداخله بشردوستانه در رويه شوراى امنيت حقوقى بـين المللى [معايير وحـدود التدخل الإنسـاني في إجراءات مجلس الأمـن - القانون الدولي] 24(37)، 1386 هـ.ش.، ص.ص. 63-102.

5. كيهانلو، فاطمه، پناهندگى نظريه ها و رويه ها [اللجوء إلى النظريات والإجراءات]، تهران، جنگل جاويدانه، 1390 ه.ش..

6. مواد اتفاقية جنيف لعام 1951 وبروتوكول عام 1967. (موقع الانترنت)

7. هارت، مايكل؛ نجري، آنتونيو، امپراتورى (تبارشناسى جهانى شدن) [الإمبراطورية (علم أنساب العولمة)] ترجمه: رضا نجف زاده. تهران، قصيده سرا، 1398 هـ.ش..

باللغات الأجنبية

1. Albahari, Maurizio, Death and the Modern State: Making Borders and Sovereignty at the Southern Edges of Europe, California, Center for Comparative Immigration Studies, 2006.

2. Peter Andreas and Thomas J. Biersteker, The Rebordering of North America: Integration and Exclusion in a New Security Context, New York, Routledge, 2003.

3. Barnett, Michael; Weiss, Thomas, Humanitarianism Contested, Where Angels Fear to Tread, New York, Routledge, 2011.

4. Bendixsen, Synnove, The Care/Security Nexus of the Humanitarian Border: Assisted Return in Norway, 2020.

5. Debono, Daniela, Narrating The Humanitarian Border: Moral Deliberation of Territorial Border workers at The EU`S Mediterranean Border, Journal of Mediterranean Studies 28(1), 2019, pp. 5573-.

6. Dijstelbloem, Huub; Van der Veer, Lieke, The Multiple Movements of the Humanitarian Boedre: The Portable Provision of Care and Control at the Aegean Islands, Journal of Borderlands Studies 36(1), 2019, pp. 425442-.

7. Fassin, Didier, Humanitarianism as a Politics of Life, Public Culture 19(3), 2007, pp. 499521-.

8. Fassin, Didier, Humanitarian Reason. A Moral History of the Present, California, University of California Press, 2012.

9. Kirsi Pauliina Kallio, K., Hakili, J., & Pascucci, E., Refugeeness as political subjectivity: Experiencing the humanitarian border, 2019.

10. De Lauri, Antonio, Humanitarian borders: The merging of rescue with security and control, Berge, 2018.

11. Mezzadra, Sandro; Neilson, Brett, Border as Method, or, the Multiplication of Labor, Duke University Press, 2013.

12. Moreno-Lax, Violeta, Accessing Asylum in Europe, Oxford University Press, 2017.

13. Moreno-Lax, Violeta, The EU Humanitarian Border and the Securitization of Human Rights: The 'Rescue-Through-Interdiction/Rescue-Without-Protection' Paradigm, journal of Common Market Studies 56(1), January 2018, pp. 119140-.

14. Moreno-Lax, Violeta, Accessing Asylum in Europe, 2017.

15. Novak, Paolo, Re-producing the Humanitarian Border, Geopolitics, 2022, pp. 123-.

16. Panebianco, Stefania, Human security at the Mediterranean border: humanitarian discourse in the EU periphery, International Politics 59(3), 2022, pp. 428448-.

17. Perkowski, Nina, Death, Interventions, Humanitarianism and Human Rights in the Mediterranean Migration Crisis, Mediterranean Politics 21(2), 2016, pp. 5331-.

18. Schmelter, Susanne, Migration Struggles Along The Humanitarian Border: Syrian Displacement in Lebanon and Ways to Travel to Europe, Ethnologia Europaea 50 (2), 2020, pp. 91108-.

19. Ticktin, Meriam. Thinking Beyond Humanitarian Borders. Social Research 83(2), 2016, pp. 255271-.

20. UNHCR., A record 100 million people forcibly displaced worldwide, 2022, UN News.

21. Walters, William, Foucault and frontiers: notes on the birth of the humanitarian border, at Ulrich Brockling, Susanne Karsmann, Thomas Lemle (eds), New York, Routledge, 2010.